المعهد العالمي للفكر الإسلامي

سلسلة الرسائل الجامعية (٦)

# نظريات التنمية السياسية المعاصرة

## دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي

نصر محمد عارف

# نصر محمد عارف

- ولد بمحفظة سوهاج بصعيد مصر في ١٣ ذي القعدة ١٣٨٠هـ، الموافق ٢٩ أبريل ١٩٦١م.

- تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة سنة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م بمرتبة الشرف، وعين معيداً بالكلية.

- تحصل على الماجستير سنة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م في نفس الكلية، وعين مدرساً مساعداً بها.

- سجل لدرجة الدكتوراه في كلية الاقتصاد في ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م، ويعد الآن لأطروحة حول: "نظريات السياسة المقارنة: دراسة إبستمولوجية.

- يعتبر هذا الكتاب أول أعماله المنشورة، وهو تطوير لرسالته التي تقدم بها لنيل درجة الماجستير من جامعة القاهرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (هود: ٨٨)

صدق الله العظيم

# الإهداء

إلى خليفة الله في أرضه
حامل أمانته...
المخلوق لعبادته...

إلى الإنسان
عساه أن يدرك ذاته وسر خلقته..
ويفهم دوره ومكنون رسالته...
فيعود إلى منهاج ربه وشرعته...
ليعمر أرضه... ويحقق خلافته

إلى أبي وأمي وإخوتي.. أحق الناس بحسن صحابتي.
إلى الصالحة زوجتي خير كنز في دنياي لآخرتي.

# نظريّات التنمية السّياسيّة المعاصرة

دراسة نقديّة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي

الطبعة الأولى

١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م

الطبعة الثانية

١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هيرندن ـ فيرجينيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية

# نظريّات التنمية السّياسيّة المعاصرة

دراسة نقديّة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي

نصر محمد عارف

سلسلة الرسائل الجامعية (٦)

© جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأميركية

© Copyright 1413/1992 by
The International Institute of Islamic Thought
555 Grove St. Herndon, Va. 22070-4705 U.S.A.

**Library of Congress Cataloging-in-Publication Data**

'Ārif, Naṣr Muḥammad–1961 (1380) –
*Naẓarīyāt al tanmīyah al siyāsīyah al mu'āṣirah : dirāsah naqdīyah muqāranah fī ḍaw' al manẓūr al ḥaḍārī al Islāmī* / Naṣr Muḥammad 'Ārif.
p. 482 cm. 15 × 22½ – (*Silsilat al rasā'il al jām'īyah* ; 6)
Includes bibliographical references and index.
Romanized record.
ISBN 1-56564-017-9. – ISBN 1-56564-018-7 (pbk.)
1. Islam and politics. I. Title. II. Series: *Silsilat al rasā'il al jām'īyah* (Herndon, Va.) ; 6.
BP173.7.A68 1991 Orien Arab 91-44547
CIP

Printed in the United States of America
by International Graphics Printing Services
4411 41st Street
Brentwood, Maryland 20722 U.S.A.
Tel. (301) 779-7774 Fax (301) 779-0570

# المحتويات

مقدمة الكتاب ..... ١١

تصدير ..... ١٧

المقدمة ..... ٣٩

**الفصل التمهيدي**

**"منهجية دراسة التنمية السياسية والمنظور الحضاري الإسلامي"**

**المبحث الأول:** رؤية نقدية للكتابات العربية في التنمية السياسية .....٥٦

**المبحث الثاني:** المنظور الحضاري الإسلامي: إطار تحليلي بديل لدراسة

التنمية السياسية ..... ٧٤

**الفصل الأول**

**"المصادر الفكرية لنظريات التنمية السياسية"**

**المبحث الأول:** الاستشراق: الخلفية الفكرية لنظريات التنمية السياسية ..... ١١٣

**المبحث الثاني:** الأنثروبولوجيا: الأصول المنهجية والمفهومية لنظريات

التنمية السياسية ..... ١٣٧

**المبحث الثالث:** نظريات النمو المجتمعي ..... ١٦٢

الخلاصة .....١٨٢

**الفصل الثاني**

**الاستخلاف والتنمية السياسية:**

**المسلَّمات – المفاهيم – الغايات**

**المبحث الأول:** المسلَّمات ..... ١٩١

**المبحث الثاني:** المفاهيم ..... ٢٦٢

**المبحث الثالث:** الغايات ..... ٢٦٢

الخلاصة ..... ٢٩٧

**الفصل الثالث**

**الوسائل بين نظريات التنمية السياسية**

**ومفهوم الاستخلاف**

**المبحث الأول:** الوسائل الثقافية ..... ٣٠٦

**المبحث الثاني:** الوسائل المؤسسية أو التنظيمية .....٣٣٧

**المبحث الثالث:** الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية ..... ٣٦٦

الخلاصة ..... ٤١١

**الخاتمة:** الاستخلاف والعمران البشري: منظور إسلامي

بديل للتنمية السياسية .....٤١٥

**الفهارس العامة** .....٤٢٥

فهرس الآيات القرآنية .....٤٢٧

فهرس الأحاديث .....٤٣٣

فهرس عام .....٤٣٥

قائمة المراجع ..... ٤٤٧

# مقدمة الكتاب

إن من أهم أسس النسق المعرفي الإسلامي (إبستمولوجيا الإسلام) أن العلم لا يعرف الكلمة الأخيرة، وأن البحث في ظواهر الإنسان والكون والوجود بحث دائم بدوام وجود عقل الإنسان وحركة الوجود، وذلك لأن عناصر العملية العلمية دائماً في تغير وتجدد وتحول، فإذا نظرنا إلى الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية التي هي موضوع النظر والبحث نجد أنها تشهد تحولاً مضطرداً، وتغيراً دائماً لأن من سنة الله في خلقه التغيير.

أما العقل البشري الذي يقوم بالتفكير والنظر والبحث والدراسة؛ فهو أيضاً يشهد تغيراً دائماً، بل اختلافاً وتنوعاً بحيث لا يكون فيه تطابق كامل بين عقلين، وذلك لاختلاف التنشئة والتعليم، واختلاف الثقافة والعقائد، واختلاف البيئات، واختلاف الطباع والأفهام، وحتى اختلاف التكوين البيولوجي. أما وسائل البحث التي هي واسطة بين العقل الباحث وموضوع البحث؛ فهي دائماً في توسع وتقدم بصورة تقوي أو تضعف قدرات الإنسان المفكر، وتعكس بصدق أو تشوه موضوع البحث، لذلك فإنَّ هناك دائماً فوق كل ذي علم عليماً.

والفكر الإنساني –كما يقول ابن خلدون– غير مقتدر على الإحاطة بالكائنات وأسبابها، والوقوف على تفاصيل الوجود كله. فالوجود عند كل مدرك منحصر في مداركه لا يعدوها، والأمر في نفسه بخلاف ذلك، والحق من ورائه. ألا ترى الأصم كيف ينحصر الوجود عنده في المحسوسات الأربع والمعقولات، ويسقط من الوجود عنده صنف المسموعات، وكذلك الأعمى، فإذا علمت هذا فلعل هناك ضرباً من المدركات غير مدركاتنا، لأن إدراكاتنا مخلوقة محدثة، وخلق الله أكبر من خلق الناس، والحصر مجهول، والوجود أوسع نطاقاً من ذلك: ﴿**وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ**﴾ (البروج:٢٠).

ومن هناك فإن الحسم والحتم في الظواهر الاجتماعية غير وارد، ولا يمكن تقبله عقلاً ومنطقاً، وإعمـــال العقل والفكر في جميع جواهر الكون أمر ملازم لوجود الإنسان، لذلك فإن هذه الدراسة وإن كانت قد ركزت بصورة أساسية على الأسس والمفاهيم والغايات والمحددات العامة لنظريات التنمية السياسية، وهي الأبعاد الأكثر دواماً ورسوخاً في هذه النظريات، والأقل قابلية للتغيير أو التعديل، لأنها إن شهدت تعديلاً أو تغييراً كبيراً فقدت هذه النظريـــات هويتها وماهية وجودها، وأصبحت شيئاً آخـــر لابد أن يكون له اســـم جديد على الرغم من كل ذلك، إلا أن هذه السنوات الأربع ما بين كتـــابة هذه الدراسة ونشرها شهد الواقع الفكري العـــالمي فيها تغييرات عدة من المؤكد أنها سوف تلقي بآثارها على أي عملية تحليل لظاهرة التنمية أو الظواهر ذات العلاقة بها نظرياً وعملياً.

**أولاً:** بروز مفـاهيم أخرى زاحمت مفهوم التنمية، وشغلت حيزاً من أرضيته، بل قد تكون بديلاً له في أطروحات قادمة. من هذه المفاهيم مفهوم "المجتمع المدني" الذي أصبح يسوق له الآن على نطاق واسع وباستخدامات متعددة. فأحياناً يطلق في مقابل مؤسسات الدولة الرسمية، وأحياناً أخرى يطلق في مقابل التوجهات الدينية فكرية كانت أو مؤسسية، وأحياناً يطلق في مقابل النخب العسكرية، إلا أن أكثر استخداماته تنصرف إلى معانٍ معاكسة لمفاهيم الدين والعقائد، ومن ثم برز مفهوم الثقافة المدنية والدولة المدنية في مقـــابل الثقـــافة والدولة الدينية بصرف النظر عن طبيعة ومضمون الدين.

ومن هذه المفاهيم أيضاً مفهوم "التعددية" سواء السياسية أو الثقافية أو العرقية، واعتبارها هدفاً وغاية للعملية السياسية أو محتوىً لعملية التنمية السياسية، بل إن هذا المفهوم خصوصاً في معانيه العرقية والدينية قد شهد تطوراً عملياً حيث أصبح مجالاً لأعمال قرارات الأمم المتحدة، وموضوعاً لممارسة الشرعية الدولية، ولم يعد شأناً خاصاً مرتبطاً بأعمال السيادة يحميه مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فالتعامل الحالي مع مشكلة الأقليات يعيد إلى الأذهان تجربة أوروبا مع الدولة العثمانية في مرحلة ما قبل سقوطها.

**ثانياً:** بداية التغير في مفهوم الدولـــة، تغيرٌ يسير في اتجاهين متعاكسين، حيث تتجه

الدول المتقدمة أو دول العالم الأول (الليبرالية) إلى الاندماج في كيانات أكبر، ومن ثم تكامل السيادات وتوحدها وإنشاء كيانات تجمعية تعيد إلى الأذهان الدولة الإمبراطورية التي شهدها التاريخ فيما قبل ظهور الدولة القومية الحديثة. وقد برز ذلك في تجربتي الوحدة الألمانية، والوحدة الأوروبية.

وعلى النقيض من ذلك تتجه دول العالم النامي أو المتخلف أو العالمين الثاني (الاشتراكي) والثالث (دول القـــارات الثلاث) إلى حالة من تفكك الدولة إلى كيانات ذات طبيعة انشطارية قد تولد مستقبلاً تفككـــات أخرى على أسس عرقيـــة أو دينية أو تاريخية، فلم يقف الأمر عند تفكك الاتحـــاد السوفيتي، بل إن الوحدات السياسية التي كانت تكونه أصبحت أيضاً قـــابلة للتفكك والانشطار، ونفس الأمر بالنسبة لما كان يعرف بيوغســـلافيا، وكذلك مثال الصومـــال والعراق، وقد تتلوها أمثلة أخرى نشهد الآن إرهاصاتها.

**ثالثاً:** سقوط حتمية وصعود حتمية أخرى:

فإذا كان سقوط وتفكك "الاتحاد السوفيتي"، وسقوط النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية ومعظم بلدان العالم الثالث قد أدى إلى إعادة النظر في مصداقية الحتمية التاريخية الماركسية القاضية بأن الشيوعية هي آخر مراحل التاريخ، وأن جميع النظم والمجتمعات سائرة على الخط الخماسي الذي وضعه ماركس، وأنها لابد أن تنتهي بالمرحلة الشيوعية بعد مرورها بالرأسمالية وبوصفها الطور قبل الأخير، إذا كانت هذه الحتمية قد فقدت مصداقيتها واقعياً، وأصبحت مجرد مقولة فلسفية أدرجت في موضعها من تطور تاريخ الفكر الغربي، فإن هناك الآن محاولة لتصعيد حتمية جديدة تقف عند المرحلة ما قبل الشيوعية، وترى أن الرأسمالية الليبرالية آخر مراحل التاريخ، وأن جميع المجتمعات صائرة إليها لا محالة. وإذا كانت الحتمية السابقة قد قامت عليها دول ومؤسسات؛ فإن الحتمية الجديدة يقوم عليها الآن النظام العالمي الجديد وقيادته، فقد تزامن سقوط الاتحاد السوفيتي وخروجه من الساحة الدولية إرادياً، مع ظهور كتاب فرانسيس فوكوياما "**نهـــاية التاريخ والرجل الأخير**"؛ الذي حمل صياغة نظرية لسياسة عملية، أو إن شئت فقل: تبريراً فكرياً لمقولات وسياسات القائمين على النظام العالمي الجديد الذي يسعى لجعـل النسق السياسي والاقتصادي والثقـافي السائد في

الولايات المتحدة وأوروبا سقفاً للعالم عليه أن يسعى نحو الوصول إليه. وتلك ذاتها نفس المسلَّمات والأسس التي قامت عليها نظريات التنمية السياسية، ومن قبلها الأنثروبولوجيا والاستشـــراق حيث واحدية وخطية وتصـــاعدية الحركة التاريخية والتطور البشري بصورة تجعل من أوروبا والولايات المتحدة النموذج الأرقى ونقطة نهاية التاريخ البشري.

وإن كانت الحتمية السابقة قد برزت في ظل توازن دولي وحرب باردة، ومن ثم كان مدخلها للتطبيق في أرض الواقع مدخلاً يقوم في معظمه على الإقناع الفكري، وخلق الطبقات المؤيدة والوسيلة الدعائية؛ فإن الحتمية الجديدة تفرض ذاتها من خلال وسائل أخرى تقوم على الإجبار المادي بصوره المختلفة سواء باستخدام الأمم المتحدة والفصل السابع من ميثاقها، أو باستخدام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو باستخدام مؤسسات حقوق الإنسان، أو باستخدام القوة المسلحة ...إلخ. كذلك فإن مقدار الاستجابة لهذه الحتمية من قبل النخب الحاكمة والطبقات المحيطة بها في العالم الثالث أكثر من سابقتها لأسباب وظروف في حاجة إلى بحث وتفكير.

في ظل هذه التغيرات الفكرية والسياسية برز أهمية وخطورة السعي نحو الحفاظ على الذات، والمحافظة على الهوية، وطرح منظور فكري مغاير للمنظور السائد الآن، سعياً نحو الحوار والإفادة المتبادلة لنفع البشرية وإخراجها من طور الحتميات الجبرية التي تفرض في معظمها بقوة الأشياء لا بقوة الأفكار، وتفقد الإنسان حق اختيار مصيره وحياته بالطريقة التي يريد دون قهر أو إجبار. وهنا تبرز الحاجة إلى عملية متواصلة من الحوار المتعدد الأرضيات والمنطلقات للخروج بالبشرية من هذه النهايات الحتمية التي تزيدها تفككاً وتفسخاً لأنها تفتقد بعداً أساسياً لم يزل هو العنصر الغائب في كل هذه الحتميات، وبسبب غيابه تحمل هذه الحتميات بذور فنائها، فتمر بدورات متوالية من الصعود والهبوط لكونها تقوم على جدلية منقوصة مبتورة تعتمد الإنسان والطبيعة فحسب، وتنعزل عن الغيب الخارج عن حدود الزمان والمكان، الذي يمكن أن يقدم ما لا يستطيع العقل المحدود بالزمان والمكان تقديمه، ومن ثم تكون العمليات الكونية علمية وعملية ناتجة عن جدلية ثلاثية محورها الغيب والإنســـان والطبيعة. وهنا تبرز ضـــرورة وخطورة **قضية إســـلامية** من خلال طرح

المنظور الإســـلامي في مختلف العلوم الاجتمـــاعية والطبيعية، بصـــورة تحقق مفهوم الاختيار الذي لابد أن يكون بين بدائـــل مختلفة تبعد الإنسان عن مفهوم الحتمية والجبر.

وختاماً أجد لازماً عليَّ أن أتقدم بخالص الشكر التقدير للأستاذ الدكتور علي أحمد عبد القادر الذي أشرف على هذه الرسالة، وأعطى لي كامل حريتي في البحث والتفكير. كذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور رؤوف شلبي وكيل الأزهر الشريف، والأستاذ الدكتور كمال المنوفي على مناقشتهما لهذه الرسالة والحكم عليها. والشكر الوفير لأستاذتي الدكتورة منى أبو الفضل، فقد كانت وراء الموضوع قبل أن يتبلور. والشكر والتقدير للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ورئيسه الأستاذ الدكتور طه جابر العلواني على رعايته وتبنيه لهذه الدراسة ونشرها.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

المؤلف

كوليدج بارك، ميرلاند

١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

# تَصْـدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن هذه الرسـالة نموذج لعمل علمي رائد في مجاله، فالريادة تتحقق عندما يفسح العمل المجال لفكر جديد، ولمنهج جديد يستطيع الباحثون أن يسلكوه. وهذا ما يتيحه هذا العمل.

ويكتسـب الفكر الجديد والمنهج الجديد أهمية خـاصة عندما يحمل هذا الفكـر، وهذا المنهج بذور الأصـالة والفعـالية. وهو ما يحققه مثل هذا العمل الريادي.

ثم.. تتسع دائرة الفكرة والمنهج، وتزداد خطورة وحيوية إذا خرجت عن دائرة صاحبها، وصارت تعبيراً عن تيار أمة تجمع شتات الوعي والأمل والعزم، وهي تسير في طريق الاستعادة والاستزادة والتثبت والانطلاق في مسار غابت عنه طويلاً.

وهذا هو معنى الفكرة والمنهج، والمعنى الذي قام عليه هذا البحث الجديد في مجاله، والذي يحمل معاني الإقدام والجسارة في المقام الذي جاء فيه.

ونزيد على ذلك، ونحن نقدم لأهميـة هذا العمـل الريادي، ونلفت النظـر إلى خطـورة الموضـوع الذي عـالجه صاحبه بتناول فكري ومنهجي رصين؛ لنتبين كيف أن دائرة الفكرة والمنهج تخرج عن إطـار صاحبها لتعبر عن (قضية أمة) تبحث عن سبيل التجدد والتجـاوز والتدارك. التجدد في حيويتها، والتجـاوز لواقع

التخلف، والتدارك لمهمة حضارية غابت عنها ردحاً من الزمن، وحان لها أن تستعيدها، وإلا لذهبت هي وآثـــارها أدراج الريـــاح، فاندثرت كما اندثرت أمم من قبلها، ولانتقلت عنها مهمة العمـــران والحضـــارة والخلافة لغيرها، وذلك مما يعلمنا إياه المنهج القرآني.

وهناك جوهر لموضوع "التنمية" الذي صار تخصصاً مميزاً في العلوم الاجتمـــاعية الحديثة من جانب، والذي بات من جـــانب آخر يعبر عن منطلق فكري عصري كاد أن يدخل في عداد المنطلقات العقدية التي توجه مسار الأمم ونظمها الاجتمـــاعية والسياسية الحـــاكمة، وهذا الجوهر ينصب على إحداث تغيير في البنية الاجتمـــاعية في المجتمع من خلال إحداث تحول في البنية الاقتصادية تـــارة، وفي البنية الثقافية تارة أخرى، وفي كل الأحوال يكون الاهتمام بالتطوير السيـــاسي مدخلاً ومؤشراً إلى التحول الحضـــاري المنشود باعتبار أن السياسة تشرف على الصالح العام، وتكون موجهاً مرشداً له، فتكون بالتالي بؤرة صلاح أو فســـاد... إذا صلحت أصلحت حولها الكثير، وإذا فسدت صـــارت أداة لإشاعة الفســـاد، وحالت دون أن تأخذ منافذ الصلاح في الأمة مجراها.

ومن هنا اصطنع البـــاحثون مصطلح "التنمية السيـــاسية" تعبيراً عن رافد خاص من مجرى عـــام، وإن صار الرافد بمثابة العـــالم المصغر الذي تدور في رحـــاه المباحث والنظريات التي تشتمل على الأبعـــاد والجوانب المختلفة لظاهرة التحـــول الاجتماعي، والتبديل الثقـــافي موضع النظر، والتي تبحث في وســـائل التحقق لأهداف جمـــاعة تنشد الانتقال من حـــال إلى حـــال. والمعتبر في هذا الانتقـــال التحول مما هو أدنى إلى ما هو أسمى، أو في لغـــة أهـــل المصطلح فالمراد بإنجاز العملية الإنمائية إنما يكون هو تحقيق النقلة الحضـــارية التي تتيح للأمـــة أن تتدرج في عداد الأمم الفاعلة، وألا تبقى مجرد أمة منفعلة.

والحديث عن المصطلحـــات يفتح باباً كان يظـــن البعض أنه من الأجدر له أن يظـــل موصداً، ولكنه لا من طبيعـــة الفكر والمنهج الذي جـــاء به هذا العمل، ولا من طبيعة المـادة موضع النظر أن تترك الأبـــواب هكذا، بل إن إعـادة النظر في

المسلَّمات بدءاً برؤوسها، وانتقالاً لفروعها وأطرافها يكون من خصائص النظر والعقل والمنهج الذي يؤصل له هذا العمل.

وعليه؛ فإن النـــاظر إلى مصطلح "التنمية السيـــاسية" يجد أنه من المصطلحـــات التي شـــاعت في أوساط أهل البحث والتخصص لتعبر في الأساس عن فكـــر منقول ومنـــاهج تجري محـــاولات تدجينها وتكييفها من وسط حضاري أنبتها إلى وســـط حضـــاري مغاير تجري فيه محاولات الاستنبات، وبالتالي فالمصطلح مثله مثـــل العلم الذي حمله جـــاء إلى أوســـاط الناطقين بالعربية؛ مصطلحاً وعلماً منقولاً، فنجمت عنه الإشكاليـــات، وترتبت عليه مبـــاحث وآثار طـــالما ارتبطت بعملية النقـــل الفكري والثقافي عندما يقع بين ثقافتين تزاوجاً أو تقـــابلاً. وفي مقدمة هذه الإشكاليـــات يأتي التمييز بين القـــوالب والمضامين. ويأخذ هذا النقل مسلكين: مسلك النقل اللفظي، ومسلك النقل المعنوي، الأول ينصب على تحديد الأسماء والتعريف بالمسميات المقابلة، والثاني ينطوي على التعبير عن فحوي الاسم والتفصيل في جملة الرمز فيما له من دلالات فكرية ومعنوية واعتقادية. والنقل ينطوي على "الترجمة" في الحالة الأولى، ويستدعي قدراً من التفسير أي المعايشة والامتزاج في الحالة الثانية. والترجمة تتفاوت لدى أهلها ما بين الترجمة الحرفية للفظ، وترجمة تحمل في طياتها الأبعاد المعنوية لمدلول اللفظ المنقول إلى اللغة الأخرى، في حين تأتي ترجمة الفكرة لتتجاوز مسألة التذوق اللفظي إلى مجال المعايشة لأبعاد الفكرة ومدلولاتها الحسية والمعنوية استعداداً لتمثلها وضمها في جهاز فعليات الحضارة المقابلة... الحضارة المتلقية، حضارة التدجين والتلقي بعيداً عن حضارة الابتكار والإشعاع.

وهنـــاك يكمن الفارق بين النقل والترجمة الذي يتم في ميدان الطبيعيات والعلوم العضوية، وبين تلك التي تتم في العلوم الإنســـانية والاجتمـــاعية، فإن دواعي الاقتران والتفـــاعل مع الأبعاد المعنوية والفكرية والحسية هي من طبيعة موضـــوع يتناول الظاهرة الإنسانية والاجتماعية حيث لا يقتصر الأمر على تحديد الدلالات اللفظيـة للمصطلح والوقـــوف عندها –على ألا تكـــون هنـاك مشاحة في

الاصطلاح–، وأنه لا يهم كثيراً –ونحن نبحث في موضوع يخص تقليم النبات الطبيعي، ونقله من تربة إلى تربة على سبيل المثال– أن يدخل هذا البحث في إطار بحث "تنمية النبات" أو "إنمائه" أو "تطويره" أو "تهذيبه".

ففي كل حال يمكن الاتفاق على خصائص كل من الظاهرة والخطوات والإجراءات التي تقتضيها هذه العملية دون الإحالة على أبعاد ضمنية، وأخرى غير منظورة، وغيرها قيمية، ودونها وصفية مجردة. وهكذا فلا نشكو ركاكة اللفظ، أو وهنه، أو غموضه، أو تشويهه، بل ينصرف النظر إلى تحديد الخطوات العملية المؤدية إلى تحقيق الغرض من التعامل مع الظاهرة العضوية موضع النظر أصلاً – وهي نقل ظاهرة النبات المعني من تربة إلى تربة– وتحديد شروط النمو ومقتضياته من مناخ وغذاء وعناية وغيرها ليتسنى المرام.

والمشكل يبرز عندما نأتي لنقل المصطلحات والأطر المرجعية العلمية والتخصصية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإنه باستمرار يفترض على أهل التخصص عند النقل في هذا المجال الرجوع إلى الأصل والمقايسة عليه، فعندما نرجع إلى الموضوع الأم هنا –وهو موضوع "التنمية"– نجد أنفسنا إزاء مترادفات لمصطلح الأصل في اللغات التي ترجع إلى أصول مشتركة، والتي يتم النقل عنها، ونحن إزاء النظر في موضوع العلوم الاجتماعية كعلوم حديثة؛ نجد أن المصطلح الأصلي الذي يتداول في الكتابات الإنجليزية هو Development، فيكون لفظياً قابلاً لأن ينقل ويستعمل في الدراسات العربية المناظرة، إما في مصطلح "النمو" أو "الإنماء" أو "التنمية" أو "التطور" أو "التطوير"، وهذا الأخير هو الأقرب في المعنى الذي يفيد النقلة النوعية.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن المصطلح في منبته الأصلي يدور في رحى حقل معرفي من النظائر والأشباه، بحيث إنه يأتي مكتمل الإيحاءات في ظلها. وهنا أيضاً تزداد مشكلات الترجمة في الوسط المتلقي: فالإيحاءات التي تحملها التنمية ترتبط بمسار النقلة النوعية المراد تحقيقها لدى الأمة صاحبة المسار، فتجد مصطلحات "الحداثة" و"التحديث" و"العصرنة" في محاولة لنقل فكرة الـModernization وفكرة الـModernity وحيث إن النموذج التاريخي الذي

تستنبط منه معـــالم الحداثة والعصر يوجد في النظم التي نشأت في الغرب، فنجد مرادفاً آخر أكثر تعبيراً عن فحوى النقلة النوعية المراد تحقيقها من خلال التغيير والتبديـــل الذي تنطوي عليه فكـــرة التنمية، ألا وهو "التغريب" Westernization. وقد ارتبط اللقـــاء بين الغرب والشـــرق بوجه عـــام، والغرب المسيحي والشرق الإسلامي بوجه خاص في العصر الحديث –كما هو معروف– باقتران الغرب بأنماط القـــوة والتمكن، واقتران العـــالم الإسلامي بمعاني الجمود والتدهور، حيث صار الغـــرب عنواناً للتمدن والحضـــارة في نفس الوقت الذي أخذت قوتـــه تقترن بصور من البغي والاغتصـــاب والعدوان حركت في أمم الشـــرق روح المقـــاومة، والرغبة في إثبـــات الذات والهوية، وكســـر حكر الهيمنة الغربية عليها؛ عندها أخذت محاولات المعاصرة والارتقاء تستبطن النموذج الغربي باختلاف أنماطه، وإن لم تكن تصرح به.

وهكذا انتشرت مصطلحات التنمية والتحديث لتكون متن علم قام في الغرب ينظر في أحوال أمم الشرق جملة، على نسق الاستشراق، وإن كان قد استحدث لها تعبيراً مغايراً في صياغة العالم الثالث ليسقط عليها خريطة واقع إستراتيجي ودولي معاصر تحددت معالمه في سياق صراع عقائدي بين "العالم الأول" –عالم الليبرالية– حجر زاويته الفرد الحر، والسوق الحر، والنظام السياسي الذي يعبر عن حرية الفرد ومعاملاته المالية والاجتماعية في مقابل "العالم الثاني" –عالم الكتلة الاشتراكية– وحجر زاويته الجماعية، وقيم التخطيط، والتحكم الذي تمارسه الدولة باسم الجماعة في توجيه الحياة العامة، وتحديد مصالح الجماعة.

وكان من طبيعة الحـــال لأمم العـــالم الثالث –وهي تشـــق طريقها إلى العصر، وتبحث في مصادر القوة والتمكن هي الأخرى– أن تأخذ بالعلوم الحديثة، وأن تجد المدارس والمنـــاهج التي نشأت في الغرب طريقـــها إلى مدرجـــات العلم والتعليم فيـــها، والعلم ســـلاح مـــاض للتطور والتنمية والتحديث والتحضر حسبما شاهدته من حـــال الأمم التي سبقتها وما عاينته من افتقارها هي، وفاتها في ذلك أن هنـاك تفاوتاً بين علم وعلم، وأنه ليس مدار العـــلوم كله واحداً، وأن التعامـل مع واقع

الظواهر المادية شيء، ومع واقع الظواهر الإنسانية شيء آخر، كما أن التعامل مع كليات الظاهرة شيء وتناول جزئياتها شيء آخر. ومع ذلك فقد كان من الطبيعي أن تستأثر بعض العلوم بجاذبية خاصة من بين علوم أخرى بدون تمييز، وهكذا جاءت العلوم التي تدرس ظواهر التغيير الاجتماعي، ومسارات التقدم والرقي لتحتل موقعاً خاصاً في المقررات الجامعية الحديثة، وحظيت بثقة خاصة في ضوء مصدرها. فالعلوم التي تبحث في التحول والرقي، والتي تأتي من طرف من حقق مثل هذا التغيير والرقي في حاله هو لا بد لها أن تحمل في طياتها أسس الدواء لداء أنهك من عجز عن الارتقاء، أو هكذا تصور أن يكون حالها.

واكتسب العلم بذلك هيبة خاصة، ولم يكن ذلك بغريب على أمة طالما بجلت العلم والعلماء كأمة محمد ﷺ بعد أن جاءها الهدى، وفي غفلة أو تغافل تم تجريد العلم هنا من جميع ملابساته الفكرية والسياسية والعقائدية والحضارية، وجرد من الأهواء والأطماع والأحقاد التي صاحبت النهضة الحديثة في محضنها لدى حملة ميراث جبروت روما القديمة، وحمية عصبيات أوروبا الوسيطة، وبدلاً من ذلك اقترن العلم بالبصيرة والحكمة والدراية والأهلية العقلية والمعنوية، وظن أنه هو الكفيل بإحداث التحول والتبديل المنشود في المناخ الثقافي والمعرفي، ذلك التحول الذي يدعم عمليات النهوض العمراني المنشود لدى من تخلف عن الركب الحضاري المعاصر.

وحيث إن العلم في مجال الإنسانيات والاجتماعيات هو في الواقع اسم على غير مسمى، فقد حمل أيضاً أبعاداً يقينية هو بعيد عنها، وصارت نظرياته وفرضياته ونتائجه وتوجيهاته ينظر إليها نظرة التمجيد والتبجيل، وصار غاية ما يطمح إليه صاحب التخصص المقلد/ المتلقي أن يحيط بما جاءت به هذه النظريات، وأن ينشط في فهمها، وأن يبذل جهده في تطبيقها، وأن يروج لها حيثما أتيح له، حيث صار التمكن من هذه المعارف الجديدة يعد هو في حد ذاته علامة على "التنمية" و"المقدرة" و"العصرنة" و"الحذاقة"، وأصبحت تلك العلوم مقياساً للأهلية والكفاءة انتهت بها لأن تكون غاية في ذاتها.

وبينما صار هذا مذهب التنمية السياسية كعلم معاصر وكمنهج للمعاصرة،

إذا بالتنمية كعقيدة سياسية تروج لها أجهزة الدولة الحديثة تشق طريقها في المجتمع، وذلك دون أن يكون لها العائد والمردود المنشود، فإن عمر هذا المذهب في تاريخ الأمم التي أخذت به لا يتجاوز المئتين والخمسين عاماً الأخيرة حين اتخذته النخب الحاكمة في خلال القرن التاسع عشر شعاراً لها، وتحول إلى عقيدة سياسية ومحرك لنظم بأكملها في عقود القرن الحالي. ومع ذلك فإن الناظر لا يجد إلا بعض مظاهر الحداثة والعصرنة تتمثل في تطوير وفي استحداث أجهزة السلطة وأدواتها المادية في الدولة الحديثة، وقلما وصل الأمر إلى تمكين للأمة بين الأمم، وإنما على العكس فقد ارتبط مسلك التحديث بظاهرتين: في الميدان الخارجي كان تعميقاً للتبعية، ودعماً لسياسات الاحتواء، وفي الميدان الداخلي كان زيادة في مقدار التحكم والتمكن للدولة إزاء المجتمع. وهكذا اتسعت رقعة التحكم من قبل الدولة الحديثة في المجتمع، وانكمشت قنوات الحركة والحريات في هذه المجتمعات على نحو لم تعرفه هذه الأمم في تاريخها قط، فجاءت آثار التنمية على الأمة آثاراً وخيمة، وما زادتها إلا تبعية فوق تبعية. فوضح أن الشق والاختلاف كبيران بين منطوق هذا العلم والواقع المعيش، وأن الهوة سحيقة بين النخب المتعلمة تعليماً يدفعها في مسار لا يوصل إلى البناء الحضاري، وأن المنطلقات والاتجاهات والمفاهيم التي تحرك الجماعة ما لها من قرار؛ مع أن الجماعة ينبغي أن تكون المقصد الأول والأخير للتنمية سواء من أصحاب النظريات والعلوم، أو من أصحاب السلطة وولاة الأمر والمتصرفين في مقاليد الأمور.

إذن؛ فالأمر يقتضي إعادة نظر، وتناولاً جديداً من خلال سلسلة من المراجعات النقدية المتعمقة لكثير من المسلَّمات لمعرفة الثغرات والانحرافات التي عمقت الهوة بين المقدمات والنتائج، وذلك حتى يتمكن العقل المسلم المعاصر من التخلص من التناقضات المحدثة التي أتى بها العقل المستلب المعاصر من بين المعقولات والمقولات المستوردة من العلم الحديث، وبين الواقع المشهود والتجربة المعيشة المتردية.

ويحضرني في هذا المقـــام ما ذكره شيخ الإســـلام ابن تيمية[١]، وهو يؤصل في المجال المعرفي قياساً على المجال الأخلاقي، ناهجاً نهجاً متأثراً بالمنظور الحضاري الإسلامي، حيث العلم والمعرفة لا ينفصلان عن القيم والأخلاق، كما أن المعاملات والقواعد التي تحكمها لا تنفك عن العقائد، بل هي قوامها، فيأتي منهج النظر الإسلامي منهجاً شاملاً كلياً يلم بأبعاد الظاهرة موضع النظر دون أن يغفل جوهر الظاهرة، ويذكر ابن تيمية إجمالاً لما تناوله تفصيلاً في مقام آخر فيقول: إن الحسنات والعبادات ثلاثة: عقلي: وهو ما يشترك فيه العقلاء مؤمنهم وكافرهم. ومِلّي: يختص به أهل الملل..، وشرعي: وهو ما اختص به شرع الإسلام مثلاً، وأن الثلاثة واجبة باعتبار أن الثلاثة مشروعة، وباعتبار يختص بالقدر المميز..، ثم ينتقل ليقيس على ذلك التقسيم الثلاثي العلوم والأقوال ليصنفها كذلك إلى عقلي ومِلّي وشرعي، فيحدد من خلال ذلك التصنيف للعلم مواضع الإطلاق والعموم في العلوم التي يمكن أن تتناقلها الأمم دون حرج أو إخلال بهويتها كتلك التي يمكن أن تشكل رصيداً حضارياً مشتركاً، ويوضح الفرق بين النسبية والخصوصية، فيوجه النظر إلى قاعدة معرفية وفكرية تتيح قدراً معلوماً من التمايز والتنوع بين جماعة وأخرى، حيث إن التنوع من سنن الله في خلقه، ولها ما لها من حكمة ونفع، تماماً كما أن الوحدة من تلك السنن. وما بين الإطلاق والنسبية، والعموم والتخصيص في تحديد قاعدة العلوم وتصنيف محاورها ودوائرها؛ توجد أيضاً المساحات المتداخلة والمتشابكة التي لا هي بالعقليات المحضة، ولا بالمِلّيات كلية، والتي يمكن أن تتمثل في الشرعيات من حيث ما تجمعه من وحدة الأصول، وتعدد وتنوع الفروع.

هنا نجد المرونة والإحـــاطة والدقة والشمول ووضـــوح الرؤية ونفاذها في المجـــال المعرفي الذي يستمده صـــاحبه من تمثله للإطار المرجعي الإسلامي، وإلمـــامه بمقدمات وأوليـــات البيئة الاجتماعية الحضارية الإسلامية الذي يتسع للتعـــامل مع الظواهر الاجتمـــاعية والإنسانية، والظـــاهرة الحضـــارية والعمرانية بكل ما

---

(١) انظر الفتاوى (٧-٢٠) وما بعدها.

تتسم به من تعقد وتعدد في أبعادها وعمقها، فإشكالية العلوم الاجتماعية المعاصرة التي تدور نظريات التنمية والتحديث والتطوير والارتقاء في رحاها؛ أنها علوم انبثقت عن مفهم مختزل ومبتسر للمعرفة العلمية، وأخذت تعمم أحكامها في المجالات الإنسانية والاجتماعية من واقع التجربة الحسية المحدودة. فجاء تعميماً مشوباً بالتحكم والقسر فضلاً عن أن الطفرة التي جاءت في تلك الفصيلة من العلوم العصرية إنما جاءت في أجواء بيئة اجتماعية حضارية كان قد تم فيها تهميش النقليات فضلاً عن تضخيم وتشويه العقليات، وتم هذا وذلك في إطار نسق معرفي قوامه الثنائيات والاستقطاب والتناقض والاصطراع، فكان من طبيعة الأمور أن تنظر إلى العقليات والنقليات على أنها تناقضت واصطرعت حتى استبعد طرف، وساد الآخر في منطق الغلبة الذي اعتمد التجاوز والهيمنة، فلم تكن السعة والتوفيق والتقابل والتكامل من خصائص مثل هذا النسق المعرفي الذي نبت في التربة الوضعية، وقام عليها ما اصطلح على تعريفه بالمنهج العلمي الحديث. فجاءت تلك الأرضية المعرفية تتسم بالجمود وضيق الأفق فضلاً عن القصور، وجاءت تحمل معها معالم التجزئة والاختزال، والتقليص والتضخيم، والإفراط والتفريط، وكلها من الأمور التي كان لابد أن تنعكس على نظريات تبحث في ظواهر العمران الاجتماعي البشري.

وأول ما ارتدت عليه الانعكاسات السلبية للأرضية المعرفية المغلوطة –وهي المعرفة الوضعية– كان في مجال الخلط بين العلوم التقنية والتطبيقية، وقياس العلوم الاجتماعية والإنسانية عليها، وفي ذلك انتهاج للمنطق القياسي في غير موضعه، فتم خلط العلوم، ثم اشتد النقاش بعد ذلك حول التمايز بينها، وكذا الحال عندما جرى قياس عمليات التغيير الاجتماعي والتبديل الثقافي للأمم على اختلاف بيئاتها الاجتماعية الحضارية على النموذج التاريخي لغرب أوروبا، وساد ذات المنطق العلمي؛ منطق الاستقطاب والاصطراع والتجزئة والتعميم والاختزال والتقليص والتضخيم لبسط منظومة فكرية حضارية تبنتها قلة استخلصتها من جوف تجربة محدودة نسبية لتصبح من خلالها منطق علوم عصر، وأخذت تسعى لأن تفرض تلك المنظومة على أنماط المعيشة في المجتمعات الأخرى، وتتحكم في مساراتها.

وتجيء هذه الرسالة القيمة لتخص بالنظر بعض العواقب والآثار الناجمة عن تمثل تلك الأرضية المعرفية الوضعية، ولتبرز موقع الإطار المرجعي الفلسفي لها إضافة إلى إطارها التاريخي، كمعيار أساسي يجب الاحتكام إليه عند التعامل مع جزئيات هذه المعرفة التي تمثلها نظريات التنمية على اختلافها، وإن كان الباحث قد وقف في إشاراته في هذا المجال عند عموم وكليات النظر في تلك النظريات دون أن يخص واحدة منها دون الأخرى بالتناول المتعمق للاستدلال التفصيلي، والبرهنة المباشرة، وربما كان ذلك مما يقتضيه المقام في هذه المرحلة من مراحل المراجعات النقدية التقويمية لحقل بأكمله.

والذي يهمنا في هذا المقام من تعليقنا على فكرة ومنهج هذا العمل هو المنحى والمنابع التي تُسْتَقَى منها تلك المراجعة النقدية التقويمية، وهو ذات المنبع والمنحى الذي استقى منه في الماضي علماؤنا العاملون، والأئمة المجتهدون المجددون؛ الأمر الذي يجعل في تراثهم من الزخم والوفرة المغنية التي تمد جهود طلاب العلم والاجتهاد والتجديد في كل عصر ومصر، وتؤهلهم لبناء صرح فكري ومعرفي بديل يكون أكثر استيعاباً لمتطلبات العصر؛ الأمر الذي يهيئ لعلوم أكثر اتساقاً مع دواعيها ومتطلباتها المعرفية والاجتماعية، فتكون أكثر تجلية للفهم، وأقرب واقعية من العلوم السائدة، وأكثر نفعاً لواقع الاجتماع العمراني والبشري الذي تتناوله. وحسبنا هنا ما أوردناه عند تصنيف العلوم ومنطق القياس الذي أتى به ابن تيمية لتأتي على دلالته المباشرة في هذا الموضع، وهي دلالة ذات شقين: شق معرفي، وشق عملي. والأول يفيدنا في فهم طبيعة وموضع نظريات التنمية والتحديث المعاصرة التي تأتي ضمن فصيلة العلوم التي تبحث في شروط وعلل نهضة العمران البشري في حيز الزمان والمكان؛ الأمر الذي يجعلها تنطوي على أبعاد عقلية ومِلّية وشرعية، وإن جاز لها في جملة مقولاتها أن تقع في دائرة العلوم الملية، وهي تنتمي بذلك إلى ما يمكن أن نطلق عليه في لغة العصر "دائرة العلوم الاجتماعية – الحضارية"، أي إلى الـ(Socio-Cultural Sciences)، وضمن هذه الدائرة يمكن أن نفصل في أبعاد شرعية لا ينبغي إغفالها، وإلا لانفصمت عن قاعدة مشروعيتها الاجتماعية الأخلاقية، ولضعفت إذن فاعليتها، كما يمكن أن تميز ضمن الدائرة الأم إلى

أبعاد عقلية جاز فيها قدر من الإطلاق والتعميم للالتقاء بتجارب حضارية ملِّية أخرى تتيح فرص تعميق التبادل والتلاقح العمراني والثقافي بين الأمم، وتحقق الأهداف القرآنية في التعارف بين الشعوب.

أما بالنسبة للشق العملي فإن تصويب موضع العلم ومداره وإعادة تصنيفه وتأصيله على نحو يستوعب أبعاده الكلية، ويتيح فهم طبيعته من شأنه أن يجعلنا أقرب إلى فهم الظاهرة التنموية في واقعها المعاصر، ويبرز لنا مواضع التناقض في التجربة النهضوية في أقطارنا العربية الإسلامية لتتضح مصادر القصور في التصور الأصلي لها، وليس في التطبيق فقط، فنتلافى الإسفاف في تفسير الفجوة بين مقولات حلوة، وعواقب مرة. وبدلاً من الاستمرار بالأزمة، وتكريس الفصام بين الأمة ومصادرها، وتعميق مظاهر الاستلاب وعواقبه؛ نعود إلى سجل الأمة وتاريخها وتراثها لمعرفة قواعدنا ومنهجنا في إدراك منهجية المليات والشرعيات؛ تلك المنهجية التي تأخذ بتعدد وتنوع المسالك والوسائل في ضوء علاقتها بتمايز الغايات والمقاصد والوجهة التي تقوم للعقليات موقعها في إطار هذه المدركات، فلا تهدر القاعدة الأخلاقية لانطلاق الأمة، ولا تستغرق في تكديس الآليات وتضيع في الشكليات، فتظل الأمة لاهثة عاملة ناصبة، أو كالمنبت لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى. ولإعطاء مزيد من التفصيل حول المنظور الحضـــاري الذي قامت عليه هذه الدراســـة في قراءة النظريـــات الحديثة في التنمية والتطوير السيـــاسي باعتبارهما مضمون المشـــروع التغريبي المعاصر؛ نود أن ننبـــه إلى أسئلـــة أخرى تطرحها هذه الدراســـة فيما يخص العلم كأداة لتحصيـــل المعرفة، والمعرفة كمكون أساسي للحركة، وما بين المعرفة والحركة والإطار التاريخي والاجتماعي الذي تلتئم فيه المعرفة والحركة لتحدث آثارها في العمران البشري والفعل الحضاري.

والأسئلة التي تطرح من طبيعتها أن تدخل في معطيات التأمل النظري، ومقومـــات الفكر الناقد المتفقه تدخل كلها في إعادة تكوين العقل المسلم المعاصر، على النحو الذي يعيد له وظيفته الأساسية كعنصر أساس، وطرف أصيل في عمليات المخاض الحضاري التي تعرض لها النهضة المعاصرة للأمة.

كما أن هذه الأسئلة التي تطرحها الدراسة تثار في مجال موضوعي ومحدد، لا في مجال تنظير وتجريد مطلق، والمجال الذي ترد فيه الأسئلة يدور حول إعادة النظر في جملة من المفاهيم والقيم المتداولة في ساحة الفكر المعاصر، والتي تُصَنَّع وتُبَلْوَر وتُؤَصَّل في بوتقة العلوم الحديثة، وفي ساحات التلقي والتلقين، وإن كانت مداخل التلقي والتلقين تتوارى وراء قناعات وأقنعة من المناهج الموضوعية والحجج العلمية.

إن مما لا شك فيه أن علوم الإنماء الحضاري والعمراني التي يؤصَّل لها في نظريات التنمية والتحديث، وفي أروقة الفكر الاجتماعي المعاصر ومحافل البحث العلمي الحديث؛ هي علوم نشأت وتبلورت على أيدي حفنة من العلماء والمفكرين الذين نضجوا في حيز تاريخي محدد ما بين غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي إذ تُصْنَع وتُتَداول في هذا الوسط النخبوي تتجاوز آثارها هذا الوسط تماماً، كما يتجاوز مداها عالم الأفكار لتصب في عالم الأحداث والأفعال، ولتنتقل عبر التأثير في المدركات نحو إعادة تشكيل مجريات الواقع، أو دفعه نحو اتجاهات دون أخرى وفقاً لصياغة المصالح والمواقف والتدافع.

وإن كان هذا من شأن محصلة المعرفة والفكر الذي تتعامل فيه جملة العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة؛ فإن هذا الإطار في تصنيع الفكر الاجتماعي المعاصر يتجسد في تلك الفصيلة من العلوم والنظريات التي تتركز مقاصدها في التأثير في عمليات تحقيق التغيير الاجتماعي، ودفع عجلة التحضر والتقدم في المجتمعات المعنية باعتبار أن ذلك من طبيعة الأشياء، وجزءٌ من منطق الحتمية والتاريخية ومقولات التقدم والارتقاء المدعاة، ليس ذلك فحسب؛ ولكنه أيضاً يعتبر من الوجوبيات التاريخية، أي من منطق ومنطلق مستوجبات التحقق التاريخي للمجتمعات البشرية، وهنا تتداخل الحجج، وينقلب العلم عقيدة، وتمتطي العقيدة العلم مدخلاً وواسطة لبسط نفوذها، وعندها تصبح "التنمية السياسية والتحديث" علماً لنخب اجتماعية تبحث عن سند علمي أو شرعي ودعم لتبرير سلطتها في المجتمعات الانتقالية، وتكون دعامة لتبرير شرعية نظم

سياسية بأكملها؛ بغض النظر عن طبيعة أو منشأ أو سبل تكوين تلك النظم وحقيقتها وأهليتها للحكم والقيام على مصالح الجماعة، وبذلك تتلاشى الحدود الفاصلة، أو تلك التي يظن أنها حدود فاصلة بين العلوم التي تقدم في محافل البحث العلمي والسياسات التي تروج في ميدان الحياة العامة والعمل السياسي، وعندها تلتبس الأمور والرؤى، فلا نعلم ما إذا كنا إزاء عمليات نهضة علمية أم غزو عقائدي؟!

إن الوعي النقدي والمنهجي هو الفيصل في تجلية الملتبسات، وفي وضع حد لعمليات التداخل والتشويه التي تغشي العقول والمدركات..، ومحك اختبار العمليات الفكرية والتعليمية والناجعة معاً. ومناط نضج هذه العمليات تطوير المناخ والأدوات التي تمهد لإيجاد مثل هذا الوعي النقدي والمنهجي في أبناء الأمة، والذي يتجلى أول ما يتجلى في مخاض نفسي يسبق المخاض الفكري الذي يتولد عنه، ويستمر ويتصاعد تحت وطأة التوترات التي يحدثها هذا المخاض النفسي الذي يستشعره كل طالب مسلم يتلقى العلوم الحديثة عن معلميها ليس بعقول متفتحة تصبو للمزيد فقط، ولكن بقلوب مبصرة واعية يدفعها حسها الحضاري لتدرك ما فوق المدركات المادية والعقلانيات المجردة، ولتفقه واقعها المتأزم، كما يدفعها ذلك الحس الحضاري للتعرف على مداخل التعامل القادر المتمكن لتجاوز واقع الأزمة، وتحقيق الدفع الحضاري لاستعادة موقع الأمة المسلمة؛ أمة الشهادة والخيرية والوسطية في خارطة العمران البشري والحضور التاريخي، وهو المقصود بموقع الشهود الحضاري.

وهنا تأتي هذه الدراسة القيمة لتقدم أنموذجاً متميزاً لما تستوجبه عمليات نشأة الوعي النقدي، وتشكل الوعي المنهجي لدى الأمة ليؤدي كل منهما دوره في دفع عمليات التحول الحضاري للأمة، وإطلاق طاقات الاجتهاد والإبداع والتوليد الفكري والمنهجي فيها. إن الاستعداد النفسي مع المخاض الفكري يشكلان الحالة العقلية المطلوبة لبروز أفكار الاجتهاد والإبداع الحية التي تتولد عنها اتجاهات التجديد والبعث والإحياء في الأمة، وتبدأ آثارها في الظهور.

وهذه هي مقدمات وشروط عمليات الارتقاء والإنماء الحقيقية.

وبعد أن نوهنا بفكرة ومنهج هذا العمل، ونبهنا إلى أهمية الموضوع الذي تناوله؛ نود أن نشير بوجه خاص إلى جملة من الأسباب المباشرة التي تضاعف من أهمية هذا البحث بالنسبة لجيل الباحثين الجادين وعلماء المستقبل.

**أولاً:** إنه من خلال تمثل هذا البحث لمنهجية موضوعية قوامها عمليات النقد والتقويم؛ حاول الباحث أن يقدم قراءة نقدية شاملة لمحور حضاري من محاور البنية الثقافية والسياسية والعقدية المعاصرة، التي تتمثل في منظومة الفكر التنموي الحديث. وإنه لمن معالم الأصالة في هذه المحاولة أنها نجحت في اقتحام عقدتين: عقدة المنطلق، وعقدة المحور من موضع النظرة النقدية والانطلاق البديل.

**ثانياً:** لا يخفى على القارئ أننا إذا نظرنا إلى المنطلق الفكري الذي قامت على أساسه القراءة النقدية للفكرة التنموية الحديثة؛ وجدنا الجديد الهام في هذه الدراسة في بعدين أساسيين: الأول في إسلامية المنطلق، والثاني في خصائص تلك الإسلامية. ولا شك أن إسلامية المنطلق الفكري تميز هذا النقد والتقويم عن نماذج أخرى من الفكر النقدي الذي لا تخلو منه ساحة الفكر التنموي عامة. وإنه من أول ما ترتب على هذا التمايز في المنطلق الشمول والجذرية، وهاتان الصفتان من شأنهما أن تجعلا القراءة الإسلامية لأية قضية من قضايا العصر والمعاصرة قراءة تتميز عن القراءات النقدية الأخرى التي تدور في فلك مسلَّمات المنظومة الفكرية الكلية التي تهيمن بحكم الغلبة والشيوع على الفكر العالمي، ومن ثم فلا يسع القراءات النقدية المغايرة لقراءة إسلامية المنطلق إلا أن تكون قراءات جزئية من حيث الشكل، وغالباً ما تكون أحادية المضمون تحمل في طياتها قسمات من الصورة المعكوسة للمنظومة السائدة، وتنطوي على ردود أفعال. أما تمايز المنطلق الإسلامي في القراءة المقابلة فمرجعه إلى تمايز مصادر هذه القراءة مع ملاحظة تفاوت قدرات الباحثين في التعامل مع تلك المصادر وتفاوت الاتجاهات. هذا بالنسبة لإسلامية المنطلق.

أمـــا بالنسبة لخصـــائص هذا التنـــاول الجديد في نـقد طـــرف من التجربـة

الحضـــارية المعاصرة فكراً وموضوعاً؛ فيكمن في تبني العقلانية الموضوعية، والأسلوب التحليلي، وســـلاسة المنطق المنفتح والمتعدد المنـــافذ في تفنيد فكرة الحداثـــة والتنمية. فلا شك أن تبرم العقـــل المسلم المعـــاصر شائع من تجربة الحداثة والتنمية التي عـــاشتها المجتمعـــات العربية والشرقية المختلفة في محيط البيئة الاجتماعية الحضارية، والعمق التاريخي والإستراتيجي الإسلامي، بيد أن الطابع الذي أخذه هذا التبرم، والأسلوب الذي تمثله ارتكن إلى الانفعال والعاطفة، وقلَّما أقبل العقل المسلم المعاصر على النظرة المتعمقة الجامعة، أو على التحليل الواعي المدقق، فهو عقل كادت أن تشل وظائفه، وتقضي على شعلته العلل والمهلكات التي تضافرت عليه من كل جانب: جانب التراث بعد أن تجمدت أوعية التلقي والتوليد للعلم والمعرفة في نظام التعليم الأصلي أو "التقليدي"، وجانب التعليم الحديث الذي أخذ يقولب العقول، ويعيد صياغتها بعيداً عن مقومات الهوية والمسلَّمات العقدية والمعرفية والوجودية للأمة على النحو الذي اختزل فعالياتها الكامنة، وأودى بها في مسارات الاستلاب والتغريب، ولعل هذا البحث وأمثاله والجهود التي يبذلها المعهد العالمي للفكر الإســـلامي، والباحثون الجادون، والتجـــارب الناجمة عن ذلك الاستلاب والتغريب ذاته تبشر بأن الله قد أذن أن يبعث في الأمة كوامن انطلاقة فكرية أصيلة تدعم الانفعالات النفسية والعاطفية والعقدية التي تعيشها واقعاً. والمنطلق الفكري الذي قامت عليه القراءة النقدية لمشروع في جوهره ينطوي على التغريب الحضاري ينقلنا إلى الشطر الثاني من هذا العمل الرائد.

**ثالثا:** إنه إضافة إلى اتخاذ إسلامية العلم والمعرفة قاعدة للانطلاق الفكري في النقد والتقويم؛ نجد أن الدراسة انصبت على تفنيد ونقد وتمحيص نظريات التنمية والحداثة التي كادت أن تنتمي إلى عالم المسلَّمات المحظور الاقتراب منها بنقد أو تجريح، والمقولات العلمية التي لا تجترئ الأقلام على تفنيدها عقلاً أو منطقاً، أو تحليلها وإرجاعها إلى أصولها، والفرضيات التي انطوت عليها، والبواعث التي مثلتها، أو الغايات والوسائل التي احتكمت إليها ووالتها.

لقـد جـاءت هذه الدراســـة لتبين أن الفكـــر التنمـــوي الذي انبعث مـــن

المشروع الحضاري الغربي الذي بلور في سياق تاريخي، وقُدِّم قسراً أو افتناناً وفتنة كفكرة كلية اعتبرت محك أهلية وفعالية وشرعية النظم الحديثة في البلاد النامية عندما التقى مع روافد حضارية مغايرة ثبت فشله، وإن كانت هيمنة المشروع الحضاري الغربي على العقول والنفوس قد بلغت مداها، حتى إنه بعد أن أثبتت التجربة التاريخية في ديار المسلمين وغيرها فشل التغريب الحضاري في أن يؤتي ثماره على نحو ما جاء به في محضنه التاريخي عاد أولئك المفتونون بالمنظور التنموي التغريبي ليبحثوا عن الغيب في غير موضعه، ويغوصوا في دجى من الضياع والاستلاب طاعنين في أصول ومصادر الانتماء الحضاري للأمة، وداعين للمزيد من التذويب للهوية والتنكر الحضاري حاملين لواء فناء الذات في الوجود الآخر بدعوى الرغبة في البقاء، وأن البقاء للأقوى، والفناء للذات الحضارية للأمة في الوجود الآخر.

فجـــاءت هذه الدراسة واعية هــادفة غيورة؛ لتبين مواضع الداء، وتكشف عن مســـالك الدواء لإنقـــاذ النفوس من المزيد من السقوط والاستلاب، والعقول من مزيد من الغيـــاب، كما جاءت لتبين خصائص الفكر –أي فكر– وأولويات عمليات التنظير على أنها مثلها مثل الفعـــل الحضـــاري الذي هي شق منه؛ إنما تكون عمليـــات تخضع لملابســـات الزمان والمكان، وأنها ترتبط بسياق من المقاصد والغايـــات، ولا تنفك عن جملة من البواعث والدافعيـــات. كما أنها تعكس وتنعكس على جملة من الخيـــارات المطلوبة لصاحبها والوســـائل المتاحة له، وهذه وتلك جميـــعاً يعبر عنـــها في الفكر الحديث بالمؤثرات التي تقـــع في دائرة "اجتماعية المعرفـــة وتاريخيتها" من جـــانب، وفي دائرة أخرى تتشابك وتشترك معها، وهي ما يمكن أن يطلق عليه بُعْد "تدين المعرفة"، أي تمثـــل المعرفـــة لجملة من القيم والولاءات التي تعبر عنها حيناً، أو تمثيـــل المعرفـــة وارتبـــاطها بخصوصية المصالح العقدية والمعنوية والمادية أحياناً أخرى، وهو ما يرمز إليه "بالإسقاط الأيديولوجي للمعرفة".

وكانت الحـــاجة ماسة لاستخلاص هذه المعـــاني، والاستدلال عليها في سيـــاق علمي مقبول بعيداً عن الانفعالات العاطفية، أو الأهواء المغرضة، وهذا هو

مدخل ومحصلة هذا الجهد المشكور الذي أقدم عليه الباحث في هذه الدراسة، والذي أضاف به بعداً جذرياً في التناول والنظر عندما وقف عند عموم الظاهرة التنموية بنظرياتها المعنية ومحصلتها المتفاوتة؛ لا ليعيد النظر في قصور المدركات، وضعف الوسائل المحققة لها في أقطارنا العربية والإسلامية، ولكن ليبين طبيعة المنطلقات والغايات والأهداف التي تتمحور حولها، وليقيم العلاقة بين هذه وتلك، وبين الوسائل والمدركات ليضعها في موضعها الصحيح كمنظومة معرفية وسلوكية وثقافية وحضارية ارتبطت ارتباطاً عضوياً منطقاً وسياسة ومنطلقاً ومقصداً بتاريخ وتاريخية المشروع الحضاري الغربي كمشروع وجب التمييز فيه بين خصوصياته الحيوية، وبين إيحاءاته وإسقاطاته العالمية التي جاءت في ثنايا موازين القوى والمصالح الإستراتيجية التي ليس من شأنها، ولا من بين مقاصدها الفعلية الالتقاءُ مع مقاصد أمة تحمل هوية مغايرة، فجاءت العاقبة عجزاً وقصوراً وفشلاً؛ لأن تلك الأمة أريد لها قسراً أو جهلاً وتجهيلاً أن تحمل عنواناً غير عنوانها رغم أنها تملك سائر مقومات النهضة والبناء لو أنها استعادت الثقة بالذات، وكشفت عن معالم المنظومة القيمية والحركية المتسعة التي يمكن لها أن تستمدها وتستنبطها من مصادرها الأصلية. وجاءت الدراسة لتقدم لمعالم تلك المنظومة النهضوية ليس فقط كبديل للمشروع التغريبي القائم، ولكن كمنظومة تحمل في طياتها بذورها للنقد البناء، ولمداخل تقويم وترشيد المشروع الحضاري الغربي نفسه بعد أن أخذت ترتد آثاره السيئة على أصحابه في عقر داره. ومن هنا أفضت النظرة الناقدة –الراشدة والمستنيرة برصيد من التراث المعرفي، ومن الخبرات الحضارية المغايرة– بمنظور علمي من شأنه دعم اتجاهين أو سمتين لا غنى عنهما، ونحن إزاء رصد التيارات الفكرية المعاصرة: اتجاه يؤكد موضع التشخص، ويبرز أبعاد الخصوصية الحضارية التي هي ضد شروط تحقيق الذات والانطلاق لأي أمة من الأمم، واتجاه آخر يؤكد موضع قابليات التمثل والتعميم، ويبرز المساحات المشاعة التي تشترك فيها الأمم ليس فقط بحكم عالمية العصر (كمحصلة إيجابية لعصر التكنولوجيا)، ولكن من منطلق التوحيد عقيدة ووجهة قاصدة وحدة الخالق في ألوهيته وربوبيته وصفاته، ووحدة الخلق في العبودية له جل شأنه، ووحدة المنشأ والمآل، ومريدة ساعية لوحدة الإنسان ورشاده على

اختلاف مشاربه وشرائعه وألسنته وألوانه.

ويجدر بنا أن نذكر أن الاتجاهين يصعب التوفيق بينهما في المنظور التنموي التغريبي السائد بحكم طبيعة التمحور الذاتي والتاريخي للمشروع الحضاري الغربي في صورته المعاصرة، وبحكم الطبيعة الصراعية التي يقوم عليها. والتي تمثلت في العديد من المشروعات الفرعية له كالمشروع الاستعماري الإمبريالي والعنصري والطبقي، وهي كلها مشروعات تلقي بظلال الشك على إمكانية التوفيق بين ثنائيات يظن فيها خصائص التناقض والاستقطاب. هذا في حين يأتي المشروع الحضاري الذي تستأنس فيه اجتهادات العقل البشري بتوجيهات الوحي وهدي الشرائع السماوية مشروعاً قابلاً لاستيعاب الاختلاف والتنوع في سياق يمكن له أن يبرز ويغذي معالم الوحدة ومواضع الألفة والاتساق في حركة الإنسان، وفي مسار تاريخه الحضاري كحركة كلية تشترك في وحدة الوجهة والمآل.

وهكذا يأتي المنظور الحضاري الإسلامي ليستنفر طاقات الاجتهاد والإبداع لدى العقل المسلم المعاصر، وليستوعب كل جهد بناء يقدمه العقل المعاصر بقطع النظر عن منبته طالما أدرك هذا العقل حقيقة قصور الفكر السائد، وجنوح المشروع الحضاري المهيمن، وطالما التزم منهج التقويم والتصحيح.

**رابعاً:** يمكن إدراك هذه الدراسة النقدية التقويمية لأصول الخطاب التنموي السياسي المعاصر في عداد نشأة وبلورة الخطاب العربي الإسلامي المعاصر كنمط فكري جديد..، وينطوي هذا الخطاب على شقين:

شق يتفاعل مع معطيات الواقع الإسلامي من خلال تفاعلاته مع مصادر الهوية والثقافة الإسلامية من جانب، وضغوط الهيمنة الغربية من جانب آخر، وشق ينصب على تفنيد وتمحيص القاعدة الفكرية التي يقوم عليها المشروع الغربي، وفي كل الحالات يعمل هذا الخطاب على جبهتين متكاملتين: جبهة التنقيب والتفنيد، وجبهة التأسيس والتعمير. ولكل منهما وجوه من عمليات التسديد والتمهيد والبناء، وهي عمليات تنطوي على النفي والإقرار؛ النفي لإزاحة المعوقات وتجاوز العقبات، والإقرار لتثبيت قواعد البناء والتشييد.

ويســـوقنا هذا في الواقـــع إلى جوهر التحدي لعملية "إســـلامية المعرفة"، وهي التسمية الحديثة لظـــاهرة قديمة قدم محاولات التجديد والتأصيل التي عرفتها ساحة الفكر الحضـــاري الإسلامي منذ أن ولد المشروع الحضاري الإسلامي في مسار التاريخ الإنســـاني ليكون إطاراً للشهود الحضـــاري من قبل الأمة الوسط: الداعية إلى الخير والمعروف، الناهية عن المنكر، والمؤمنة بالله. ولا غرابة أن يكون مشروعاً ينصب على جوهر الإحيـــاء الحضـــاري، وينطوي على المعـــاصرة أيّاً كانت المسميات التي يندرج تحتها مثل هذا المشروع محط الأولوية والنظر في أي انبعاث لشعلة العقل المسلم المعاصر.

-٤-

وفي خاتمة هذا التقويم، وبعد أن أشرت إلى الجديد في فكرة ومنهاجية هذه الدراسة، وأهمية ما أقدمت عليه، وقدمت له في مجالها؛ أود أن أعرف بصاحب هذه الرسالة لأقدمه إلى جمهور القراء كأسوة ونموذج لطالب العلم المريد المجد الذي بذل من نفسه وعقله وقلبه في التحصيل على ما حصل، والاستفادة والإفادة مما ناله من زاد من الدراسات المكثفة والمشحونة التي عايشها هو وزملاء له، وإخوة وأخوات عرفتهم في أثناء الأعوام القليلة التي قمت فيها بتدريس مادة النظم السياسية العربية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الأم جامعة القاهرة. وقد كانت هذه المحاضرات تمتد لتتجاوز الساعات المقررة لها، وتنشط فيها المداولات، وتتحول إلى ندوة للتفاعل الفكري بين الطالب والأستاذ وبين الطلبة أنفسهم، وفيها ولدت كثير من الأفكار الجديدة، وفيها اختمرت وتبلورت انتقادات كثيرة وجهت لواقع التكوين الفكري المعاصر، ولمسالك تكويننا نحن كأصحاب تراث تليد، وحملة لأمانة غالية غبنا عنها وعن تبعـــاتها، ففي تلك الأثناء كان نصر محمد عارف وزملاء وزميلات له يعيشون في حيـــاتهم الفكرية وذواتهم الواعية فترة مخاض عسيرة اجتازوا منها وخلالها إلى آفاق جديدة في الوعي والمدركات، وتولدت عنها القناعات والعزائم بألَّا يقف مدى هذا الوعي النقدي عند الشك والتساؤل والتباكي على السلبيات وتعديد الأزمات، بل يمتد إلى أوجه التشييد والبناء، وإلى الجد في إرساء الدعائم لعمارة حضارية جديدة قوامها

منطلقــات الحضـــارة الغائبة التي قامت يوماً على أصول معرفية جامعة عمادها الوحي النـــازل من السماء لتأمين صـــلاح وفـــلاح البشر، فأتت النظرة الجديدة لواقع تاريخي معيش لتلتقي مع نظرة متمعنة في منطلقـــات وجودية وغاية مدركة، لتترجم ذلك في أنمـــاط جديدة من الفكر، وصياغات مبتكرة للعلم والمعرفة المعاصرة تبدأ في أوســـاط محدودة بحدود استيعابها في "أطر إسلامية المعرفة"، ودوائر الأمة، وتنمو –بإذن الله– مع مزيد من الجهد والإخلاص والبذل والأداء لترسل بأصدائها إلى آفـــاق عالمية جديدة يكون فيها إعلاء لكلمة الله، وتدعيم للحق وقيم العدل والمعروف، ودعم لمعاني التكريم التي شرف الله بها الإنسان –إنسان كل زمان ومكان– تمثل جـــوهر مهمته في خلافـــة الله في الأرض، والتزام منهج الهدى والرشاد في إقامة نظم الاجتمـــاع، ونظم الحكم التي تؤمن المناخ الصـــالح للعمارة والفلاح في ظل نموذج حضـــاري يكرس معاني الخير والخيرية، والفضـــل والفضيلة، ولا يفرط بأي منها كما هو واقع الحال.

هذه –إذن– هي الخلفية التي شهدت مولد المنظور الاجتماعي الحضاري الجديد ليتجاوز المنظورات السائدة على اختلافها: القومي والعنصري والإقليمي وغيرها من منظورات مادية مجحفة محورها الأنانية المتضخمة، والتمحور الذاتي والتاريخي. وهكذا برز المنظور الحضاري الإسلامي الذي تقدم هذه الدراسة حلقة أصيلة ولبنة مباركة في لبنات بنائه وحلقات مساره، وهو لا شك منظور فتي يحمل خير التباشير؛ إذ أخذت روافده تتجمع بريادة المعهد العالمي للفكر الإسلامي من مشارق الأرض ومغاربها لتشق طريقها في مسارات وينابيع يانعة هنا وهناك..، وهي لا شك بداية طريق طويل مبارك –إن شاء الله– يدعو إلى الجهد والاجتهاد، ومزيد من البذل والعمل الدؤوب المخلص، ومزيد من الفكر والابتكار والاجتهاد، حيث لا تنال المطالب الكبرى بالتمني، ولكن بالكد والبذل والجهد مع حسن الرجاء وإخلاص النية والوجهة لله تعالى.

ولا أخفي اعتزازي بباكورة تلك الأعمال والجهود المتمثلة بهذه الرسالة الغنية المباركة؛ رسالة نصر محمد عارف، وأتمنى له ولأمثاله من أبناء هذه الأمة وجندها مزيداً من التوفيق والسداد والقبول إن شاء الله.

ولا يسعني أخيراً إلا أن أشيد بالخطة الحكيمة التي اختطها معهدنا؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي باحتضان العناصر الفكرية الناشئة من خلال عنايته بسلسلة الرسائل الجامعية ليمهد بذلك الطريق إلى بروز قيادات فكرية شابة، وأعمال علمية ناضجة سوف تشكل تراكماتها -إن شاء الله- صرح الانطلاق الحضاري لهذه الأمة.

وفق الله المخلصين لما فيه خير هذه الأمة وازدهارها، واستئناف دورها وشهودها الحضاري؛ إنه سميع مجيب.

**د. منى عبد المنعم أبو الفضل**
المعهد العالمي للفكر الإسلامي
هيرندن، فيرجينيا
ذو القعدة ١٤١٢هـ/ يونيو ١٩٩٢م

# المقـــدّمة

انقضت ثلاثة عقود من "التنمية"، ولا زالت الدول –التي اصطلح على تسميتها "بالنامية" أو "المتخلفة"– تعاني من نفس الأزمات السياسية للمجتمع المتخلف، ولم تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه، فلا تزال نظمها السياسية تسلطية أو عسكرية أو وراثية، لا تعمل في معظمها على تحقيق الديمقراطية أو المشاركة السياسية، ولا ترعى حقوق المواطنين وحرياتهم. ولا زالت نظمها الاقتصادية تابعة للدول الأوروبية المتقدمة، تقوم على الاستيراد والاقتراض، وتحاول تقليد نمط التصنيع الأوروبي على حساب الزراعة، مما أدى إلى نوع آخر من التبعية، تمثل في الاعتماد على استيراد الغذاء، مما أسهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية المتتالية، وانتشار المجاعات في بعضها، وانخفاض مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين في البعض الآخر.

وهنـــا تثور عدة تســـاؤلات أهمها: لماذا فشلت أو تعرقلت هذه المحاولات عـــلى الرغم من أن بعضها قد بدأ بصـــورة جـــادة؟ ولماذا لم تخرج هذه المجتمعات من ركودها وتحقق أية فعـــالية في أي اتجـــاه؟ وكيف يمكن تحقيق قدر من الفعالية أو الإنجـــاز في هذه المجتمعات؟ وما هي علاقة نظريات التنمية السياسية ونماذجـها بهـذا الإخفـاق في الواقـع التطبيـقي؟ هـــل يعود الإخفـاق إلى عدم الفهم

الجيد لنظريات التنمية السيـــاسية أو عدم النقل الكامل للنمـــاذج الأوروبية؟ أم يعود إلى عدم صلاحية كل من النظريات والنماذج على الرغم من صحتها في بيئتها الأوروبية؟ وكيف السبيـــل إلى مخرج من هذه الأزمات؟ هل هنـــاك طرق أخرى؟ ومـــا هي؟ وما أهم أهدافها؟ وهل يعد مفهوم التنمية السيـــاسية وما تفرع عنه من رؤى ونظريات هو الإطار الملائم للخروج بهذه الدول من حالة الجمود والركود إلى الفعالية والإنجاز؟ وهل هناك إمكانية لأن تسلك هذه الدول طرقاً أخرى غير طريق التطور الأوروبي؟ وما هي هذه الطرق؟

وقد أدى إخفاق تجارب التنمية السياسية في الدول غير الأوروبية وعدم تحقيقها لأهدافها التي اختطتها لأنفسها، وعدم قدرتها على تجاوز وضع التخلف، والوصول إلى نماذج شبيهة بالدول الأوروبية، إلى ظاهرتين سادتا معظم الدول غير الأوروبية على مستوى الفكر والحركة العلمية:

١-اتباع المسالك الانتهازية (البراغماتية) في الحركة السياسية. وسيادة النظرة القصيرة والتخطيط ذي الأجل القصير جداً، حيث لوحظ أن معظم الدول المنعوتة بالتخلف اتبعت إستراتيجيات للتنمية متناقضة متنافرة في فترة وجيزة، فانتقلت معظم هذه الدول من النماذج القائمة على التخطيط المركزي (الاشتراكية) إلى نماذج الاقتصاد الحر أو الانفتاحي (الليبرالية)، ولم تحقق نجاحاً في هذه أو تلك. بالإضافة إلى علاج الأزمات بأسلوب المسكنات المؤقتة، أو التخلص من أزمة عن طريق تفجير أزمة أخرى، بل أزمات أخرى... وهكذا.

٢-ظهور اتجـــاه فكري يسعى لتلافي قصـــور النظريـــات السائدة في التنمية السياسية، ويحـــاول تقديم بديـــل لها أكثر تنـــاسباً مع واقع المجتمعـــات غيـــر الأوروبية. وقد أطلق على هذا الاتجـــاه "مدرسة التبعية". غير أن هذا الاتجاه لم يحـــاول طرح النظريـــات الأوروبية جانباً، ثم يقدم بدائل لها، تتجاوز أوجه قصـــورها المتأصلة فيها، وإنما انطلق من نفس مسلَّماتها، وآمن بنفس غاياتها،

وحاول المخالفة في الوسائل والمسالك، ومن ثم لم يستطع تجاوز أزمة هذه النظريات، أو أزمة الواقع السياسي في الدول غير الأوروبية.

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل الأسباب التي أدت إلى إخفاق النظريات والنماذج الأوروبية في التنمية السياسية، وفشلها في تحقيق أهدافها وغاياتها في المجتمعات غير الأوروبية ومن ثم تحليلها..، وذلك من خلال فهم البنية النظرية لهذه النظريات، ومعرفة مدى صحتها واتساقها المنطقي، واستقامتها مع طبيعة المجتمعات البشرية ومعطياتها، ثم معرفة مدى صلاحيتها لمعالجة أوضاع الدول غير الأوروبية معالجة تفضي إلى بعث الحيوية والفعالية فيها، وتخرجها من الركود والجمود إلى الإنجاز والفعالية والعمارة، وذلك في ضوء ما يقدمه الإسلام –كشريعة سماوية للبشر جميعاً– من بدائل في هذا الخصوص. وبذلك يمكن القول: إن هدف هذه الدراسة ينحصر في الآتي:

١–عرض المقولات الرئيسة لنظريات التنمية السياسية، سواء مصادرها أو مسلَّماتها أو مفاهيمها أو غاياتها أو وسائلها عرضاً موجزاً، يركز على كلياتها ومقاصدها.

٢–نقد هذه المقولات وتقويمها في ضـــوء مدى صلاحيتها للدول غير الأوروبيـــة، خصوصاً بعد أن شهد معظمها تطبيقاً بدرجة أو بأخرى لهذه المقولات.

٣–محاولة الكشف عن نظرية إسلامية نابعة من الأصول المنزلة تضع إطاراً للحركة السياسية يحقق مفهوم الاستخلاف واستعمار الأرض.

**أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعـــة موضوعـها والظـاهرة التي تعالجها،

ومنهج تناولها، حيث تعد ظاهرة التنمية السياسية من أهم الظواهر التي تواجه المجتمعـــات غير الأوروبية، بل إن تحقيق التنمية السيـــاسية قد مثل هدفاً سعت ومـــا زالت تسعى إليه جميع الدول غير الأوروبية، ولم تستطـع حتى الآن الوصول إلى قدر كبير منه.

كذلك فإن حقل التنمية السياسية –كحقل حديث نسبياً في علم السياسة– يمثل جوهر الظاهرة السياسية، حيث أصبحت تلتقي عنده معظم فروع علم السياسة، بل والعلوم الاجتماعية الأخرى، على أساس أنه يمثل جوهر الوظيفة السياسية للدولة المعاصرة، كما أنه يعد نقطة التقاء معظم العلوم الاجتماعية؛ لأنه يركز على لب الحركة البشرية وغاياتها، وبه تتعلق معظم مجالاتها وتوجهاتها.

ولذلك فإن لهذه الدراسة أهميتين:

١–**الأهمية العلمية:** ترجع أهمية هذه الدراســـة من النـــاحية العلمية إلى كونها تحـــاول نقد واحد من أهم الموضوعـــات التي يركز عليها علم السياسة المعـــاصرة وتقويمه؛ إن لم يكن أهمها، وذلك من خلال مناقشة القضايا التي أصبحت في عداد المسلَّمات أو البديهيـــات، حيث تركَّز اهتمام "معظم الباحثين منذ أواسط الستينـــات على نقد إستراتيجيـــات التنمية، ولم يتعرض أحد منهم لنقد مفهـــوم النمـــو المتضمن لحكم قيمي إيجـــابي"(١)؛ ومن ثم فإن محـــاولة نقد نظريـــات التنمية السيـــاسية في مسلَّماتها ومفـــاهيمها وغاياتها نقداً أميناً –يتحرى الدقـــة في التناول والأمانة في العرض، والاستقامة في الفهم– مستنداً إلى معيار أصيل دائم ومجرد يعود إلى مصدر مستقـــل عن العقل البشري المؤطر بالزمان والمكان والقصور الذاتي. إن محاولة مثل هذه –إن كتب الله لها التوفيق– سوف تكون خطوة في سبيل الوصـــول إلى إسلامية هذا الجـــانب من المعرفة، أي الوصـــول إلى صيـــاغة إسلامية للعلوم الاجتماعية تتسق مع الأصـــول الإسلامية وتتلاءم مع

---

(١) د. إسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهَّل" في: **ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، ص١٦.

الواقع الاجتماعي لمعظم الدول غير الأوروبية التي تمثل الأمة الإسلامية جوهرها وأغلبيتها وذلك من أجل تحريك هذه المجتمعات ودفعها للخروج من حالة الركود إلى النهضة والفعالية وتحقيق الاستخلاف واستعمار الأرض.

٢-**الأهمية العملية:** إن محاولة نقد نظريات التنمية السياسية المعاصرة لا تنطلق من رغبة التكديس العلمي للدراسات، أو الرغبة في التميز غير المبرر، أو المخالفة، وإنما تسعى جاهدة للوصول إلى مفهوم العلم النافع المؤدي للعمل الصالح، ومن ثم فإن أهمية هذه الدراسة سوف تتوقف على ما تقدمه من بدائل ترشد الحركة في الواقع العملي وصولاً إلى صورة أفضل للممارسة السياسية تتفق مع ما أراده الله سبحانه وتعالى لعباده من حياة طيبة تقوم على التحرر من عبادة العباد، والتخلص منها بعبادة الله وحده، وتحقق لهم الكفاية والكرامة والعدل.

**فروض الدراسة:**

تفرض طبيعة هذه الدراسة وكونها دراسة نظرية، نقدية، ومقارنة؛ عدم إمكانية صياغة فروض بالصورة السائدة في البحوث الكمية، أو التي تدرس ظواهر سياسية في الواقع العملي، وتسعى للوصول إلى تحديد علاقات ارتباطية بين المتغيرات(٢). ذلك أن هذه الصياغة للفرض تكون أكثر ملاءمة في البحوث الكمية التي تدرس ظواهر سياسية جزئية. أما البحوث ذات الصيغة النظرية فإن الحديث فيها لن يكون عن علاقة بين متغيرات، بل بين أفكار وأفكار، أو بين أفكار وواقع اجتماعي سياسي.

ذلك أن محور موضوع الدراسة النظرية هو المفاهيم والمسلَّمات والنظريات سواء في ارتباطها ببعضها البعض، أو في ارتباطها بالواقع من حيث النشأة أو التأثير.

أهم المقولات التي تســـعى هذه الدراســـة للتحقق من خطئها أو صحتها:

---

(٢) Janet Johnson and Richard Joslyn, **Political Science Research Methods**, (Washington. Congressional Quarterly, 1986), pp. 43-51.

١-هناك علاقة قوية بين مقولات نظريات التنمية السياسية المعاصرة والمقولات التي انطلقت منها دراسات الاستشراق والإنتروبولوجيا سواء من حيث المسلَّمات أو المفاهيم أو المناهج.

٢-هناك علاقة قوية بين نظريات التنمية السياسية والإطار المجتمعي الذي أفرزها وظهرت فيه، هذه العلاقة تجعل هذه النظريات مرتبطة أشد الارتباط بهذا الواقع الاجتماعي السياسي.

٣-هناك علاقة قوية بين نظريات التنمية السياسية والنماذج السياسية الأوروبية المعاصرة تمثل فيها النماذج السياسية مصدراً للتنظير لهذه النظريات وليس العكس.

٤-هناك علاقة قوية بين الإطار التاريخي الذي أفرز نظريات التنمية السياسية، وبين هذه النظريات بصورة تجعل مقولات هذه النظريات لصيقة بهذه الخبرة التاريخية غير صالحة لغيرها.

٥-هناك علاقة قوية بين الوسائل الثقافية والمؤسسية الاقتصادية التي تقدمها نظريات التنمية السياسية والمسلَّمات والغايات والمفاهيم التي تقوم عليها هذه النظريات بصورة تجعل الوسائل محملة بالمسلَّمات والغايات.

٦-لا توجد علاقة من أي نوع بين الأسس النظرية لمفهوم الاستخلاف والعمران البشري وأي واقع سياسي أو تاريخي، ذلك أن هذا المفهوم يستمد مصدره من الوحي الإلهي المجرد والمتجاوز للزمان والمكان.

٧-لا توجد علاقة من أي نوع بين غايات الاستخلاف وأي مجتمع في الأرض؛ ذلك أن هذه الغايات مخاطب بها البشر جميعهم، ولا تقتصر على مجتمع دون آخر.

٨-هناك علاقة إلى حد ما بين وسائل تحقيق الاستخلاف والإطار الاجتمـــاعي والسياسي والتاريخي الذي تطبق فيه، حيث تحدد هذه الوسائل من حيث شكلها وطريقة تنفيذها في ضوء الخبرة التاريخية والمعطيات الاجتماعية والسياسية.

**منهج الدراسة:**

تفـــرض طبيعة هذه الدراسة عدم تقليد أي منهج من المناهج الأوروبية في العلـــوم السيـــاسية، أو نقله، أو إعـــادة استخدامه بعد تعديله، وذلك للأسبـــاب التالية:

١-إن هدف هذه الدراسة نقد نظريات التنمية السياسية وتقويمها في ضوء معيار خارج عنها، من أرضية غير أرضيتها الفكرية، ومن ثم فإن استخدام أي منهج من المناهج اللصيقة بهذه النظريات لن يثمر نقداً نافعاً بقدر ما يكون محاولة للتقويم في ضوء المسلَّمات والمقولات نفسها التي تنطلق منها نظريات التنمية السياسية، أو يكون نوعاً من استيراد النقد بدلاً من استيراد النظرية، وفي كلتا الحالتين لن تصل إلى جديد، ولن تضيف هذه الدراسة شيئاً نافعاً.

٢-إن المنهج لصيق ببيئته العلمية والاجتماعية والظواهر التي نشأ ليدرسها ويحللها، ومن ثم فإنه يتحدد بحدود هذه البيئة ومعطياتها. والمنهج في العلوم الاجتماعية يفترق كثيراً عنه في العلوم الطبيعية، حيث يمكن اكتشاف مدى صدق القضية الطبيعية باستخدام التجربة. أما القضية الاجتماعية فإن هذا الأمر يحتاج إلى معلومات عن زمانها ومكانها وبيئتها؛ ذلك أن القضايا الطبيعية تكون صحيحة أو غير صحيحة، أما القضايا الاجتماعية فإنها ذات ارتباط وثيق ورابطة مباشرة بالبيئة الاجتماعية والمكانية والزمانية لها. ومن ثم لن يكون مجدياً البحث عن صحتها، بل الأجدى البحث عن صلاحيتها لبيئة اجتماعية معينة، أو عدم صلاحيتها لها(٣).

والمنهج كوسيلة بحث في العلوم الاجتماعية ينشأ ويتطور مرتبطاً بالظواهر التي يدرسها، ومن ثم فإن لكل ظاهرة طبيعية معينة تنعكس على المنهج الذي نشأ ليدرسها ويتعامل معها(٤). فأي منهج يجب أن يتوافق في طبيعته ووسائله مع

---

(٣) د. علي شريعتي، **العودة إلى الذات**، ترجمة: د. إبراهيم الدسوقي شتا، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م. ص٢٦٠-٢٧٢.

(٤) د. حامد ربيع، **نظرية التحليل السياسي**، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، [ب. ت] ص٨.

الموضوع الذي يراد معرفته وتفسيره، ولأن المنهج مفتاح المعرفة وطريقها، فلابد أن يكون ملائماً للغرض الذي يستخدم من أجله(٥).

٣-هنـــاك علاقة وثيقة بين المنهج المتبع في البحث والحركة النـــاتجة عن خلاصات هذا المنهج، ذلك أن "للمنهج تأثيراً كبيراً في إيجـــاد التقدم أو الانحطاط"(٦)، حيث تكون نتـــائج البحث مرتبطة أشد الارتباط بمقولات المنهج الذي استخدم في الوصول إليها.

ومن هنـــا فإن هذه الدراسة سوف تعتمد بصورة أساسية على المنظور الحضـــاري الإســـلامي كاقتراب منهجي يدرس الظاهرة السياسية بالتركيز على الأبعاد الآتية:

١-دراسة الظـــاهرة في شمولها وجمع شتـــات أبعادها، وإعطـــاء الأوزان المتســـاوية لهذه الأبعاد ابتداء، ثم يحدد الواقـــع لأي بُعْد منها الوزن الأكبر. ومن خلال ذلك يمكن تجـــاوز أوجه القصور التي تشـــوب المناهج الأوروبية التي تنطـلق من بُعْد واحد سواء اقتصـــادياً أو طبقياً أو مؤسسياً أو سلوكياً أو وظيفياً ...إلخ.

٢-دراسة الظاهرة من خلال الدمج بين معطيات الوحي في مثل هذه الظاهرة وحكم الشـــرع فيها وما يقدمه واقع الظـــاهرة من أبعاد وعوامل. وذلك بتحقيق مناط الظواهر السياسية، ثم إنزال الحكم الشرعي عليها بما يضمن تطبيق الحكم السليم فيها

٣-دراسة الظاهرة من خلال تتبع أصولها التاريخية وجذورها ومصادرها ومعرفة السنن التاريخية في مثل هذه الظـــاهرة. هذا بالإضافة إلى وضع الظاهرة في السيـــاق التاريخي لحركة المجتمع على أساس أنها سوف تنتج آثاراً في الظواهر الأخرى المستقبلية.

---

(٥) الشيخ محمد مهدي شمس الدين، **العلمانية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. ص٧٧.

(٦) فاضل رسول، **هكذا تكلم علي شريعتي**، بيروت: دار الكلمة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م، ص١٤٣-١٤٤.

٤-دراسة الظاهرة في إطارها المكاني، وتحديد البيئة الاجتماعية الحضارية التي توجد فيها هذه الظاهرة، ومعرفة خصائص هذه البيئة ومعطياتها، وما تعكسه على الظاهرة موضع الدراسة.

ومن خلال اتباع هذا الاقتراب المنهجي يمكن دراسة نظريات التنمية السياسية دراسة نقدية بصورة أكثر شمولاً وعمقاً من أي منهج آخر يركز على أحد جزئياتها أو ظواهرها، وذلك من خلال التركيز على الأبعاد التالية:

١-دراسة نظريات التنمية السياسية في إطار الفهم الشامل لمفهوم التنمية والأبعاد المختلفة له، حيث لن تقتصر الدراسة على الأبعاد السياسية في هذه النظريات دون غيرها، بل سوف يتم التعرض لجميع الأبعاد الأخرى ذات الأثر في العملية السياسية، أو التي تمثل هدفاً لها، وذلك من خلال الربط بين مفهوم التنمية السياسية والأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لظاهرة أو قضية التنمية، وهذا لا يعني الوصول إلى مرحلة الشمول المخل بالضبط المنهجي للمفهوم، وإنما يعني الإلمام بمختلف الأبعاد والجوانب للظاهرة أو القضية موضع الدراسة.

٢-تتبع المصادر الفكرية لنظريات التنمية السياسية وتوضيح موقعها من البنية المعرفية وتطور العلم الأوروبي، وعدم الوقوف عند مجرد ظهور المسمى، دون الغوص مع الأفكار والمضامين التي يحملها، والتي طرقت قبله في علوم أخرى مثل الاستشراق والأنثروبولوجيا، وذلك بقصد الوصول إلى فهم مستقيم وأمين لهذه النظريات، وتتبع جذورها التي قد تكشف عن حقيقة أفكارها.

٣-دراسة نظريات التنمية السياسية في كلياتها ومقولاتها الأساسية دون إهمال لجزئياتها أو لفرعياتها، وإنما التعرض لها بقدر ما تسهم به في فهم الكليات، أو نضيف إليها أو تفترق عنها.

٤-الانطلاق من المصدر المعرفي الموحى من عند الله سبحانه (القرآن والسنة الصحيحة) كمعيار للتقويم على أساس أن هذا المصدر مستقل عن العقل البشري غير خاضع للمكان أو الزمان أو الظروف الاجتماعية، ويخاطب البشر

كافة، ومن ثم فإن ما جاء به ينصرف إلى جميع ظواهر الكون سواء البشرية أو غيرها بالقدر الذي حدده هذا المصدر لمنهجية التناول سواء بالتركيز على الكليات أو المقاصد، أو بالانصراف إلى التفاصيل والجزئيات.

**أسس النقد وقواعده:**

سوف يتم نقد نظريات التنمية السياسية طبقاً للقواعد التالية:

١-استعراض أهم المقولات الأساسية لنظريات التنمية السياسية في النقطة موضع البحث.

٢-نقد هذه المقولات في ضوء صحتها المنطقية، واستقامة بنائها النظري، وتماسكها الداخلي.

٣-نقد هذه المقولات في ضوء مدى صلاحيتها في المجتمع الذي نشأت فيه وما أفرزته من آثار ونتائج.

٤-نقد هذه المقولات في ضوء صلاحيتها للواقع غير الأوروبي.

٥-نقد هذه المقولات في ضوء المنظور الإسلامي ومفهوم الاستخلاف، وذلك من خلال طرح البديل الأصيل لها.

**صعوبات الدراسة وكيفية تجاوزها**

إن أي دراسة من هذا النوع ستحاط بمجموعة من الصعوبات المنهجية تضع قيداً على حركتها، وتحد من فعاليتها.. وهذه الصعوبات تستلزم سلوك مجموعة من السبل للتغلب عليها أو للتقليل من أثرها حتى تؤتي الدراسة ثمراتها ونتائجها بصورة مقبولة.

وأهم هذه الصعوبات:

١-التعدد والتشعب في نظريات التنمية السياسية، وتعدد الإسهامات الفكرية وامتدادها على مساحة زمنية كبيرة نسبياً، وإنتاج علمي غزير بصورة لا

يستطيع معها أي باحث أن يلم بجميع هذه الكتابات، وإنما أن يلهث وراء هذا التعدد والسيل الجـــارف من الطبقات المتتالية للكتب. وهذه الصعوبة تفرض التركيز على الأطر المفهومية والمنهجية من خلال دراسة المسلَّمات والمفاهيم، واللجوء إلى التعميمات الاحتمالية التي تتعلق بالإطار الكلي، وليس بالجزئيات، ذلك أن العلوم السياسية المعاصرة تعامل بهذه التعميمات، أما التعميمات الشاملة فإنها نادرة أو غير موجودة(٧).

٢-تعدد التجـــارب التنموية في الدول غير الأوروبية، ومن ثم فإنه من الصعب تقويم نتـــائج كل تجربة على حدة، وهذا يفرض الاعتماد على النتائج العامة المتفق عليها لخلاصات هذه التجارب وما أفرزته من آثار أجمعت عليها آراء الباحثين.

٣-اختلاف الفهم الأوروبي للإسلام عن تحديد الإسلام لنفسه، حيث يركز الباحثـــون الأوروبيـــون على نمط حيـــاة المسلمين وتاريخهم وأنظمتهم وسلوكهم على أساس أنها تمثل الإســـلام، ولا يعترفون بمصدر إلهي مستقل يحدد مضمون الإســـلام. وقد ظهرت عدة دراسات تعتمد هذا المفهوم للإسلام أهمها دراســـة Esposito(٨). ولذلك فإن مفهوم الإسلام في هذه الدراسة ينطلق من القرآن والسنة الصحيحة على أساس أنها المصدر الوحيد المحدد لما يدخل في إطار الإسلام أو يخرج عنه.

٤-تعدد المسميـــات التي تطلق على المجتمعـــات محل دراسة نظريات التنمية السيـــاسية، وكذلك تلك التي تطلق على الدول التي أوجدت هذه النظريات، والتي تعد النموذج الأرقى للمجتمع البشري. فقد أطلق على الدول محل دراسة نظريات التنمية السياسية، مفهوم العالم الثالث، أو الدول النامية، أو الدول الجديدة، أو الدول المتخلفة، أو الدول الزراعية، أو الدول ما قبل الصنـــاعية، أو

---

(٧) د. علي أحمد عبد القادر، **مقدمة في النظرية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، الطبعة الثالثة ١٩٨٦م، ص٩٢.

(٨) John L. Esposito (ed) **Islam and Development**: **Religion and Sociopolitical Change**, (New York: Syracuse University Press, 1980).

الدول الفقيرة، أو دول الجنوب. كذلك أطلق على الدول القدوة مفهوم الدول المتقدمة، أو الدول الحديثة، أو دول العـالم الأول أو الثاني، أو الدول الصناعية، أو دول الشمال. وهذه المسميات تُحَمَّل بمضامين وأحكام قيمية وغير محايدة أولاً تنصرف إلى طبيعة ثابتة في هذه المجتمعـات، أو لا تقدم تعريفاً جامعاً مانعاً لأي منها. ولذلك فسوف تستخدم هذه الدراسة مسمى الدول الأوروبية ليشمل كل الدول التي امتدت إليها الثقافة الأوروبية ونمط الحياة الأوروبي بصورة كاملة، وتتمثل في "أوروبا وامتدادها في شمال أميركا وجنوب المحيط الهادي؛ مضافاً إليها اليهود في فلسطين، والبيض في جنوب إفريقيا"(٩). أما باقي دول العالم فنظراً لأنها لا تعبـر عن نسـق تاريخي واحد أو نمط حضـاري واحد أو بنية اجتماعية أو اقتصادية واحدة؛ فقد أطلق عليها مسمى الدول غير الأوروبية، وذلك اتساقاً مع موضوع الدراسة الذي يركز على نظريات التنمية السياسية كفرع للعلوم الاجتماعية الأوروبية يتعامل مع المجتمعات غير الأوروبية.

**تقسيم الدراسة:**

تنقسم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي، وثلاثة فصول:

**الفصل التمهيدي:** وقد تنـاول فيه الباحث الكتابـات العربية في التنمية السياسية تناولاً نقدياً في المبحث الأول، ثم تناول المنظور الحضاري الإسلامي كاقتراب منهجي في المبحث الثاني.

**الفصل الأول:** خصص لتناول المصادر الفكرية لنظريات التنمية السياسية، وقد تم تتبع هذه المصادر في مباحث ثلاثة: تناول أولها الاستشراق، وتناول الثاني الأنثروبولوجيا، وتناول الثالث نظريات النمو المجتمعي.

**الفصل الثاني:** وقد تم فيـه تنـاول نظريـات التنمية السيـاسية مقـارنة مـع مفهـوم الاستخلاف، وذلك من خـلال المسلَّمات التي يقوم عليـها كل منهما

---

(٩) د. إسماعيل صبري عبد الله، "**التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهَّل**"، مرجع سابق، ص٣١.

والمفاهيم والغايات. وقد خُصِّص لكل من هذه الأبعاد الثلاثة مبحثٌ مستقلٌ.

**الفصل الثالث:** وقد خُصِّص للحديث عن وسائل تحقيق التنمية السياسية مقارنة بوسائل مفهوم الاستخلاف، وذلك في مباحث ثلاثة: خُصِّص الأول للوسائل الثقافية، وخُصِّص الثاني للوسائل المؤسسية التنظيمية، وخُصِّص الثالث للوسائل الاقتصادية.

**الخاتمة:** وقد خُصِّصت للحديث عن ضرورة تقديم منظور إسلامي كبديل للتنمية السياسية يعتمد مفهومي الاستخلاف والعمران البشري.

**نصر محمد عارف**

القاهرة: صيف ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م

# المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ-١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية، ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية، وترشيدها، وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة، منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات، ومراكز البحث العلمي، ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية، وغيرها، يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية والإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
Grove Street (P.O. Box 669) 555
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT Wash

# هـذا الكتــاب

يقدم منهجاً رائداً لتناول الأدبيات المطروحة في مجال التنمية عامة، والتنمية السياسية خاصة، ويقدم فهماً وتحليلاً للأسباب التي أدت إلى إخفاق النظريات والنماذج الغربية في التنمية السياسية، ويطرح محاولة للكشف عن نظرة إسلامية نابعة من الأصول المنزَّلة، تضع إطاراً للحركة السياسية التي تحقق الاستخلاف والعمران.

كما يعتبر الكتاب تاريخاً وتحليلاً للتراث الإنساني من خارج أرضية الغرب، إسهاماً في بناء مدرسة فكرية تعيد علوم الأمة -الاجتماعية والإنسانية- إلى حظيرة الإسلام.

يتناول الكتاب في فصله التمهيدي رؤيته النقدية للكتابات العربية في التنمية، ويضع إطاراً تحليلياً بديلاً لدراسة التنمية السياسية يعبر عن المنظور الحضاري الإسلامي.

ثم يتعرض للمصادر الفكرية وراء نظريات التنمية السياسية، فيفرد لها في الفصل الأول مباحث ثلاثة عن الاستشراق والأنثروبولوجيا ونظريات النمو المجتمعي.

وينتقل في الفصل الثاني إلى ربط مفهوم الاستخلاف في الأرض بالتنمية السياسية، مستعرضاً المسلَّمات والمفاهيم والغايات.

ويخصص الفصل الثالث للوسائل الثقافية والمؤسسية والاقتصادية والتكنولوجية في دراسة مقارنة بين نظريات التنمية السياسية ومفهوم الاستخلاف؛ مختتماً بتقديم البديل الإسلامي للتنمية السياسية: الاستخلاف والعمران البشري.

واستكمالاً للمنهج والمضمون؛ وثَّق الباحث كتابه بفهارس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وقائمة المراجع.